الصباح الاقتصادية
12
العدد 2684 - السنة التاسعة
الجمعة 6 جمادى الأولى 1438 - الموافق 3 فبراير 2017
Friday 3 February 2017 - No.2684 - 9th Year

جني الأرباح وتصحيح وإفصاحات بنوك ...أبرز متغيرات تعاملات البورصة خلال الأسبوع

أسبوع متباين لمؤشرات البورصة

مرت تعاملات بورصة الكويت هذا الأسبوع بمحطات متشعبة رسمتها عمليات جني الأرباح وإفصاحات البنوك وتصحيح مستويات سعرية للعديد من الأسهم عقب الارتفاعات التي حصدتها المؤشرات الرئيسية خلال تعاملات شهر يناير الماضي.

وتباينت حركة البورصة بين تعاملات شهر يناير الماضي والأسبوع الأول من الشهر الجاري مما أثر على أوامر المتعاملين لاسيما المحافظ المالية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية نظرا إلى بلوغ بعض أسعار أسهم شركاتها مستويات متضخمة.

وشهدت أسهم تلك الشركات تعديلا كبيرا في مستوياتها السعرية لتأسيس مستويات جديدة في حين مازالت السيولة الحكومية التي ضختها هيئة الاستثمار تلقي بظلالها الإيجابية على العديد من الأسهم لاسيما التشغيلية الكبيرة حيث تجد فيها فرصا واعدة لرخص أسعارها ومعدلات دورانها السريع وهو ما يستهدفه بعض مديري المحافظ المالية.

وكان لإفصاحات البنوك عن بياناتها المالية لعام 2016 اثر إيجابي على مجريات التعاملات مما أعاد الثقة لعموم الشركات الزميلة والتابعة كما أضفت عاملا إيجابيا جديدا على منوال حركة التعاملات على مدار الجلسات رغم التراجعات الطفيفة في المؤشرات العامة.

ومن المتوقع استمرار وتيرة التصحيح الأسبوع المقبل على أسهم الشركات التي شهدت ارتفاعات كبيرة ضمن موجة الصعود التي طاولتها على مدار الجلسات الـ18 الماضية مما يشير إلى أن التصحيح سيكون «صحيا» خصوصا على الأسهم دون 50 فلسا التي تمثل الشريان الأساس للمحصلة العامة لأرقام المؤشرات الرئيسية.

وفيما يتعلق بوقائع الجلسة الختامية للاسبوع أمس الخميس فقد كان لافتا بزوغ الأسهم التي ترتفع أسعارها فوق مئة فلس ولا تتخطى 400 فلس التي يطلق عليها المتعاملون اسم الأسهم المتوسطة مما يشير إلى استمرار دخول بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية عليها.

وتستهدف المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية هذه النوعية من الأسهم لاسيما مع تسجيلها ارتفاعات لافتة قبل إغلاقات الأسبوع الأخير من يناير الماضي مما ساهم في ارتفاع كميات الأسهم المتداولة بصورة يومية.

وكان لافتا تراجع بعض الأوامر من جانب صغار المتعاملين بسبب ترقب الكشف عن بيانات بعض الشركات الصغيرة عن العام المنصرم مما فتح المجال أمام بعض الشائعات الأمر الذي عكسته ارقام الصفقات المبرمة لاسيما في الساعة الأولى من عمر الجلسة وترجمته الإغلاقات بما فيها فترة المزاد (دقيقتان قبل الإغلاق).

ونالت العديد من أسهم الشركات المنضوية تحت قطاعي النفط والعقارات إضافة إلى أسهم منتقاة من باقي القطاعات اهتمامات المتعاملين رغم الضغوطات التي كانت صوب أسهم مصرفية منذ بداية الجلسة وحتى قرع جرس الإقفال.

وانشغل بعض المتعاملين بأخبار شركات مدرجة لبناء قراراتهم الاستثمارية سواء عبر الشراء او البيع ومنها إيضاح شركة (المجموعة المشتركة) بخصوص ترسية عقد وإفصاح (بنك وربة) و(أولى تكافل) بخصوص اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة بيانات مالية علاوة على تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة وزارة العدل لشركات مدرجة وغير مدرجة.

واستحوذت أسهم شركات (أولى تكافل) و(خليج زجاج) و(مزايا) و(سكب ك) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا كما استحوذت أسهم (ابيار) و(اعمار) و(ايفا) و(مزايا) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم شركات (ياكو) و(سنام) و (بيت الطاقة) و(سترجي) و(تجارة) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 47 شركة وانخفضت أسهم 71 شركة من اجمالي 152 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 16ر2 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 10ر03 مليون دينار كويتي تمت عبر 654 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 970ر4 نقطة.

وافقل المؤشر السعري منخفضا 4ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6843ر5 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 44ر13 مليون دينار من خلال 470ر5 مليون سهم تمت عبر 8644 صفقة نقدية.

الناهض: الديون المتعثرة في «بيتك» تنخفض إلى 1.67 في المئة

مازن الناهض متحدثا للتلفزيون سكاي نيوز

أشار الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن سعد الناهض، الى ان حجم الديون المتعثرة في «بيتك» انخفض الى 1.67% في نهاية 2016 مقارنة مع 1.98% في نهاية 2015، ومن 3.03% الى 2.58% للمجموعة.

وأضاف الناهض في مقابلة مع تلفزيون سكاي نيوز اجريت في المقر الرئيسي لـ«بيتك»، ان البنك يركز على الأرباح المستدامة وليس الأرباح التي تنتج من عمليات غير متكررة، مبينا ان صافي إيرادات التشغيل بلغ 364.7 مليون دينار لعام 2016، وباستبعاد إيرادات الاستثمار ذات الطبيعة غير المتكررة فقد نما صافي إيرادات التشغيل بنسبة قدرها 8.2% عن ما يقابلها من العام السابق.

وعن حجم المخصصات التي تم تحميلها لحساب الارباح والخسائر، اوضح الناهض انها بلغت نحو 157 مليون دينار، لافتا الى انها تشمل مخصصات التمويل و الاستثمار.

وشوه الناهض ان سياسة «بيتك» تركز على التخلص من الاستثمارات غير الاساسية بالسعر المناسب لها، لاسيما الاصول التي لا تمثل قيمة مضافة لـ«بيتك» من ناحية استدامة الارباح.

وقال ان 61% من صافي ارباح مجموعة «بيتك» جاءت من الكيانات القائمة في الكويت، فيما بلغت مساهمات الكيانات المتواجدة في الخارج 39%.

وعن انخفاض الليرة التركية وتاثير ذلك على «بيتك»، فقد اشار الناهض الى ان حجم نمو اصول «بيتك - تركيا» بلغ 16% واننا انحصر تاثير انخفاض الليرة التركية فقط على ميزانية المجموعة عند عملية التجميع نتيجة لترجمة اصول «بيتك - تركيا» الى الدينار الكويتي.

واكد الناهض استعداد «بيتك» للمشاركة في عمليات تمويل الاسكان، والمشاركة في تمويل عجز الموازنة وتمويل المشروعات التنموية والحيوية، لا سيما بعد رؤية «كويت جديدة» التي تم اطلاقها مؤخرا، مشددا على ضرورة ادارة المخاطر من خلال اجراء اصلاحات هيكلية وتنويع ايرادات الدولة ومصادر الدخل، وهو اسر استراتيجي يجب التركيز عليه والابتعاد عن الاتكال على مصدر واحد للدخل الا وهو النفط، منوها بان الكويت من افضل الدول الخليجية من ناحية نقطة التعادل بسعر النفط حيث تقترب من الوصول الى حد التوازن مع الميزانية العامة للدولة.

واعرب عن تفاؤله بان ينخفض العجز عن الرقم المعلن، مستبعدا احتمالية انخفاض اسعار النفط الى ما دون نقطة التعادل التي تم على اساسها وضع ميزانية الدولة.

وحقق «بيتك» صافي ارباح للعام 2016 قدرها 165.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 145.8 مليون دينار للعام السابق بنسبة نمو مقدارها 13.3%.

وبلغت ربحية السهم عن عام 2016 ماقيمته 32.01 فلسا مقارنة بـ 28.27 فلسا عن عام 2015 وبنسبة زيادة 13.2%.

واوصى مجلس الإدارة بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة 17% واسهم منحة بنسبة 10%، بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

«إنجاز الكويتية»...مشاركة فعالة خلال معرض الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية

تأكيداً لدورها الفعال وحرصها على تعزيز مفهوم المسؤولية الإجتماعية، قامت جمعية إنجاز الكويتية بالمشاركة في مؤتمر ومعرض الكويت الثاني للمسؤولية الإجتماعية، الذي اقيم تحت رعاية الشيخ سلمان الحمود الصباح، وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب، بفندق راديسون بلو الكويت خلال الفترة من 1-2 فبراير 2017، ، وذلك بمشاركة نخبة من الإستشاريين ورؤساء ومدراء المؤسسات والشركات المحلية.

يهدف المؤتمر الذي نظمته شركة بروميديا العالمية إلى طرح أحدث المفاهيم وأفضل الممارسات المتعلقة بقضية المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤسسات، إلى جانب عرض قصص نجاح وخبرات الشركات التي نجحت في تحويل مؤسساتهم إلى نماذج مفيدة للمجتمعات التي تعمل خلالها. كما تضمن المؤتمر أيضاً مناقشة التحديات الرئيسية التي تحول دون إعطاء قضية المسؤولية الإجتماعية الأهمية الكافية وإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أعمال الشركات مع طرح حلول ومقترحات في هذا السياق.

وبهذه المناسبة عبرت رنا النيباري، الرئيس التنفيذي لجمعية إنجاز الكويتية عن سعادتها بهذه المشاركة قائلة: «إنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك في هذا الحدث المرموق، حيث جاءت مشاركتنا تأكيدا على إلتزامنا نحو تعزيز مفهوم المسؤولية الإجتماعية من خلال ما نسعى إليه من بناء شراكات فاعلة بين كل من قطاع الأعمال بمختلف مجالاته والمدربين والمرشدين المتطوعين من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، الأمر الذي يدعم وبشكل كبير انشطة وبرامج إنجاز التي تركز على دعم المهارات الشبابية وتشجيع المواهب والحث على الإبتكار والكشف عن القدرات الشبابية سعياً نحو خلق أجيال جديدة أكثر وعياً وإدراكاً تبني وتدعم مستقبل أوطاننا».

وأضافت النيباري: «لقد كرست الجمعية جهودها، منذ التأسيس، على إطلاق العديد من المبادرات التعليمية التي تستهدف الشباب، والتي شهدت المزيد من الإنتشار والتوسع من خلال مشاركة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة على حد سواء، الأمر الذي لم يفيد الطلبة فحسب بل ساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة التطوع والعطاء. لم تكن لخططنا ومشاريعنا كمؤسسة أن ترى النور دون دعم ومشاركة متطوعين من ذوي الخبرة والكفاءة من مؤسسات القطاع الخاص تفعيلاً لدورهم المجتمعي ودعماً لهدف إنجاز الذي يكمن في «تمكين الشباب لتحقيق طموحاتهم نحو اقتصاد أفضل».

ارتفاع خسائر «بيت الطاقة» 121 في المئة خلال الربع الرابع

أظهرت البيانات المالية غير المدققة لشركة بيت الطاقة القابضة (ENERGYH)، المدرجة ببورصة الكويت، ارتفاع خسائرها بالربع الرابع من العام الماضي 121%، مقارنة بنفس الفترة من عام 2015.

وبحسب النتائج، بلغت خسائر الشركة خلال الفترة 16 مليون دينار (52.40 مليون دولار)، مقابل خسائر قدرها 7.24 مليون دينار (23.71 مليون دولار) خلال الفترة ذاتها من عام 2015.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، امس الخميس، إن خسائرها في 2016 بلغت نحو 19.99 مليون دينار، مقابل خسائر تقدر بـ7.91 مليون دينار خلال عام 2015، بارتفاع نسبته 152.75%.

وأكدت الشركة في البيان،ان سبب الارتفاع في الخسائر يعود إلى مجمل الخسارة التشغيلية الناتجة عن بعض مشروعات الشركات التابعة بقيمة 5.3 مليون دينار، وخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات والموجودات الثابتة والذمم المدينة ومخزون بقيمة 16.9 مليون دينار.

وبلغت خسائر الشركة خلال التسعة اشهر الأولى من العام الماضي 3.989 مليون دينار، مقارنة بخسائر تقدر بـ668.888 الف دينار، بالفترة المماثلة من العام 2015، بنمو في الخسائر 496.45%.

تراجع سهم الشركة بنسبة 8.2%، ليصل عند سعر 56 فلسا بنهاية تعاملات أمس.

«الأعلى للبترول» يلغي مناقصة نفطية بقيمة 866 مليون دولار

ألغى المجلس الأعلى للبترول الكويتي، أمس الخميس، مناقصة لصالح شركة نفط الكويت لإنشاء خطوط إمداد في مشروع مصفاة الزور بعد جدل كبير أثاره أعضاء في مجلس الأمة خلال الأيام الماضية. ووفقا لمجلة ميد المتخصصة فإن المناقصة تبلغ قيمتها 265 مليون دينار (866 مليون دولار)، وفازت بها شركة دوبسال، حيث تأجلت منذ 2014، لكن شركة نفط الكويت وافقت على إعادة طرحها في 2015. وانتظرت الضوء الأخضر من لجنة المناقصات المركزية.

عمومية «اتحاد المصارف» ناقشت أبرز تطورات القطاع

العجيل: الوضع الحالي يستلزم الإسراع في الإصلاح الاقتصادي

- الكويت في وضع يمكّنها من مواجهة مخاطر انخفاض النفط
- تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية
- تبسيط الإجراءات الحكومية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، ماجد عيسى العجيل، انه على الرغم التحديات الناجمة عن التراجع الحاد في اسعار النفط الخام، وتراجع نمو القطاعات غير النفطية، إلا أن الكويت مازالت في وضع يمكنها من مواجهة الآثار والتداعيات والمخاطر المترتبة على هذا الانخفاض، وهو ما يستلزم حتمية الإسراع في إصلاح الأوضاع الاقتصادية.

ولفت العجيل خلال الجمعية العمومية لاتحاد المصارف، والتي اقرت البيانات المالية عن العام 2016، إلى أن ورقة الإصلاح التي وضعتها الحكومة، ركزت على إصلاح الايرادات العامة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في تحقيق النمو وتوفير فرص عمل للمواطنين، وما تقوم به من جهود لترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري، يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن الإصلاح ينبغي أن يتم في إطار استراتيجية شاملة تعكس رؤية واقعية وإرادة ومثابرة في التنفيذ، يعززها التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبرامج تنفيذية واضحة ومحددة التوقيتات، في إطار حزمة من التدابير والسياسات الاقتصادية الكلية المترابطة، على المدين المتوسط والطويل.

ولفت إلى أن هذا الأمر يتم من خلال إصلاح الاختلالات الهيكلية المزمنة، وتسريع وتيرة الإصلاح الإداري والتشريعي، ومراجعة القوانين والسياسات الاقتصادية لتحسين أداء الاقتصاد الكويتي، وتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، لزيادة درجة مرونته وقدرته على مجابهة الصدمات، إضافة إلى تهيئة البيئة المواتية للاستثمار، وتبسيط الإجراءات الحكومية لتتسم بالمرونة، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتوطين الاستثمارات الكويتية.

وقال العجيل، إن التطورات على الصعيدين المحلي والخارجي، تفرض العديد من التحديات، سواء على الاقتصاد الكويتي بوجه عام أو القطاع المصرفي بوجه خاص، موضحا ان اتحاد المصارف يدرك حجم هذه التحديات، ومؤكدا قدرة البنوك المحلية على مواجهتها.

ولفت إلى أن الاتحاد يتطلع بكثير من التفاؤل إلى المزيد من التفعيل لدوره، لمواصلة حالة الاستقرار في العمل المصرفي، ومساندة عمل البنوك وتعزيز دورها، لتحقيق المزيد من الإنجازات في المرحلة المقبلة.

وشدد العجيل على أن التزام البنوك المحلية بالتنمية وأهدافها هو التزام راسخ، وانها مستعدة وقادرة على تخطي التحديات التي تواجه البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي، سواء التي تفرضها عوامل محلية أو خارجية، مرتكزة في ذلك إلى ما تتمتع به من استقرار تعززه العديد من المؤشرات، التي تظهر متانة الأوضاع المالية للبنوك، وما تتمتع به من ملاءة عالية ومعدلات سيولة جيدة.

وناقشت الجمعية العمومية التقرير السنوي للاتحاد لعام 2016، والذي تضمن أبرز التطورات المصرفية خلال العام، وما قام به «المصارف» من أنشطة واجتماعات مع جهات محلية وأجنبية.

كما تضمن التقرير عرضاً موجزا لعلاقات الاتحاد مع بنك الكويت المركزي، والمؤسسات الحكومية والتشريعية، التي تعكس دور الاتحاد وحرصه على تعزيز التعاون مع هذه المؤسسات، لمناقشة أي تعديلات تشريعية مقترحة، وعدد من السياسات والإجراءات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والعمل المصرفي في الدولة.

وأشار العجيل إلى أن الاتحاد واصل خلال العام تفعيل دوره في خدمة القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، وتعزيز جهوده في التنسيق بين البنوك المحلية، لتيسير أعمالها ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، للحفاظ على مكانة البنوك المحلية والارتقاء بها.

وذكر أن الاتحاد عقد عدداً من الاجتماعات، لدراسة ومناقشة المواضيع ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والمصرفية، كما ناقشت لجنة الرؤساء التنفيذيين واللجان النوعية المنبثقة عنها، العديد من الموضوعات وأبدت الرأي بشأنها لينتهي بلورة المرئيات ومخاطبة الجهات الحكومية والتشريعية.

وذكر العجيل أن عام 2016 شهد انضمام «المصارف» لاتحاد مصارف مجلس التعاون لدول الخليج العربية كعضو مؤسس، والذي سيكون مقره في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويستهدف تنمية التعاون بين المصارف والتنسيق بين الدول الأعضاء، حول كافة القضايا والأمور المصرفية المطروحة أمام الجهات الرسمية الخليجية والعربية والعالمية، والعمل على رعاية مصالحها والدفاع عنها.

وذكر أن الاتحاد الخليجي يستهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تفعيل دور القطاع المصرفي في مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وأوضح العجيل انه تعبيرا عن رؤيته تجاه بعض المواضيع الاقتصادية والمصرفية ومناقشة عدد من التطورات، عقد «المصارف» اجتماعات عديدة مع مؤسسات محلية وأجنبية، وشارك في جلسات عدد من المؤتمرات والحلقات النقاشية التي تناولت العديد من المواضيع المتخصصة، مشيراً إلى ما أصدره من تصريحات وبيانات صحفية للرد على ما يثار من مواضيع ترتبط بأعمال البنوك.

وأكد العجيل أن الاتحاد ملتزم في مجال المسؤولية الاجتماعية، إذ قدم في عام 2016 عددا من التبرعات والمساعدات المالية والرعايات المتنوعة للقضايا ذات البعد الإنساني.

وأشار إلى انه قام بتنظيم ورعاية عدد من الفعاليات، ومنها تنظيم «مؤتمر تطوير سوق السندات والصكوك بالكويت، ومؤتمر حول البنوك الكويتية سفير المسؤولية الاجتماعية في عاصمة الثقافة الإسلامية، إضافة إلى المشاركة في تنظيم مؤتمر حول نظام الإنذار المبكر للتقليل من مخاطر الائتمان.

تضمن التقرير السنوي للاتحاد لعام 2016 أبرز التطورات المصرفية خلال العام، وأشار إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال الفترة المنقضية حتى نوفمبر 2016، قد حقق ارتفاعا ليصل إلى 60.105 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2016 مقابل 58.612 مليار دينار في نهاية العام 2015، أي بزيادة 1.492 مليار دينار وبنسبة 2.5 في المئة.

وأشار التقرير إلى تباطؤ وتيرة نمو أرصدة الجزء النقدي، المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة (محصلة لكافة التحركات على هذه الأرصدة)، إذ بلغت هذه الأرصدة نحو 34.016 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2016، مقارنة بنحو 33.335 مليار دينار في نهاية عام 2015، أي بزيادة 681.3 مليون دينار وبنسبة 2 في المئة، مقابل زيادة بنحو 8.5 في المئة خلال العام 2015 بأكمله.

وحقق إجمالي أرصدة ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية خلال الفترة المنقضية من العام 2016 حتى نهاية نوفمبر، زيادة في وتيرة نموه مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 40.667 مليار دينار، مقابل 38.923 مليار دينار في نهاية عام 2015، محققا نموا بلغت قيمته 1.744 مليار دينار ونسبته 4.5 في المئة، مقابل زيادة قيمتها 1.157 مليار دينار ونسبتها 3.1 في المئة عام 2015 بأكمله.

وحقق إجمالي الاستثمارات زيادة قيمتها 32.2 مليون دينار ونسبتها 0.6 في المئة، لتبلغ إجمالي الاستثمارات 5.78 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2016، مقارنة بنحو 5.747 مليار دينار في نهاية عام 2015.

وجاءت الزيادة محصلة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، بما قيمته 82.1 مليون دينار، ونسبته 2.2 في المئة، وتراجع الاستثمارات المحلية بما قيمته 49.9 مليون دينار ونسبته 2.5 في المئة.